ملف العدد

مستقبل التكتلات الاقتصادية فى آسيا

د. دينا أحمد محمود
باحث اقتصادي

الملخص :

يعتبر التكامل الاقتصادى أحد أهم الاستراتيجيات المعاصرة التى تنتهجها الدول التى يربطها المحيط الجغرافى، حيث استطاعت دول شرق آسيا تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة من خلال سياسات التكامل التى انتهجتها هذه الدول، فاليابان، وكوريا ، والصين ،اقتصادات يعتمد بعضها على بعض بشكل كبير، وهذا التكامل أعطى نتائج إيجابية مهمة وساهم فى صعود اقتصاداتها، وذلك نتيجة لتوحيد جهودها فيما يتعلق بتطوير أنظمتها المالية والصناعية والتبادل التجارى وتنظيم أسواقها.

وتشير أغلب التحليلات الاقتصادية أن آسيا ستكون قاطرة الاقتصاد العالمى خلال المرحلة المقبلة، وهذا ما يحتم على الدول الاسيوية الاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك والتكامل الفعال خدمة لتحقيق أهداف ريادة الاقتصاد العالمى، وعلى الرغم مما تواجهه الدول الآسيوية من تحديات ديموجرافية ، وتاريخية، وجيوسياسية، إلا أن هذه الدول استطاعت عبر مجموعات التكامل الاقتصادى أن تتغلب على معظم هذه العقبات، وتحولت خلافاتها وتناقضاتها إلى عوامل نجاح تسهم فى تحقيق أهداف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعة والسياسية والأمنية، حيث ينعكس نجاح الدول الآسيوية فى رؤيتهم للتكامل الاقتصادى فى تطوير، وازدهار العلاقات بين الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية.

Abstract:

Economic integration is one of the most important contemporary strategies pursued by countries linked by the geographic environment The East Asian countries have been able to achieve significant economic successes through their integration policies. Japan, Korea and China are highly dependent economies. This integration gave important positive results and contributed to the rise of their economies trade ", as a result of the consolidation of its efforts with regard to the development of its financial and industrial systems, trade exchange and market regulation.

Most economic analyses indicate that Asia will be the locomotive of the world economy during the next phase, which is why Asian countries must move towards greater joint action and effective integration in order to achieve the objectives of global economic leadership, and despite the demographic and historical challenges faced by Asian States, But through economic integration groups, these countries have overcome most of these obstacles. Their differences and contradictions have turned into factors of success that contribute to the achievement of these countries' economic, social, political and security objectives. The success of Asian countries in their vision of economic integration is reflected in the development and prosperity of relations between China, India, Japan and South Korea.

مقدمة

برز مصطلح التكتلات الاقتصادية Economic Blocs فى العالم خلال النصف الثانى من القرن الماضى بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكنتيجة لرغبة العديد من الدول فى الانضمام إلى تجمعات إقليمية متكاملة، أو ما يعرف بالتكامل الاقتصادى Economic Integration بمفهومه التقليدى لتحقيق الاستقرار الاقتصادى والسياسى، وفى هذا السياق شهدت أوروبا ولادة أكبر تجمع إقليمى فى العالم ، وهو الاتحاد الأوروبى الذى تأسَّس بناء على اتفاقية ماستريخت الموقَّعة عام ١٩٩٢، والتى انبثقت من اتفاق الجماعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٧، ومنذ ذلك الحين توالى ظهور عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية فى آسيا والأمريكتين وأفريقيا .

ويعتبر التكامل الاقتصادى أحد أهم الاستراتيجيات المعاصرة التى تنتهجها الدول التى يربطها المحيط الجغرافى، حيث استطاعت دول شرق آسيا تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة من خلال سياسات التكامل التى انتهجتها هذه الدول، فاليابان، وكوريا والصين اقتصادات يعتمد بعضها على بعض بشكل كبير، ولهذا استطاع التكامل الاقتصادي تقديم نتائج إيجابية مهمة ،وساهم فى صعود اقتصاداتها، وذلك نتيجة لتوحيد جهودها فيما يتعلق بتطوير أنظمتها المالية والصناعية والتبادل التجارى وتنظيم أسواقها، وشكل هذا التكامل قوة صلبة فى مواجهة المنافسة الشرسة التى تستهدف الأسواق الآسيوية، حيث إزداد تماسكاً بعد أزمة ١٩٩٧ المالية التى عصفت بالاقتصادات الآسيوية، وأورثتها الكثير من الضعف والتخبط فى نهاية التسعينيات.

حيث تشترك اقتصادات كل من اليابان، الصين ، كوريا الجنوبية فى سمات مشتركة ساهمت فى تحقيق وتوطيد هذ التكامل ، فهذه الاقتصادات تعتمد على النمو فى علاقاتها الاقتصادية مع الاقتصادات الأخرى ، كما أنها اقتصادات موجهة نحو التصدير ، إضافة لذلك تعد اليابان مصدرًا رئيسيًا لرأس المال ، وكوريا الجنوبية تسير على نفس المنوال ، بينما تشكل الصين الواجهة النشطة فى المنطقة لرأس المال الأجنبى ، كونها أكبر متلق للاستثمار الأجنبى المباشر بين جميع البلدان النامية.

فلقد ساهمت الإرادة السياسية القوية التى تمتلكها حكومات دول شرق آسيا فى صياغة التكامل الاقتصادى بين هذه الدول ، فبالرغم من الحساسيات التاريخية بين بعض هذه الدول التى شهدت حروباً فيما بينهما، إلا أن ذلك لم يمنع هذه الدول من وضع سياسات واستراتيجيات توحدها ، وتسهم فى نهوض اقتصاداتها، ومواجهة الحملة التنافسية القومية من التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الآسيان.

إن فهم النظام العالمى الجديد وما أفرزه هذا النظام من تنافسية متوحشة تبتلع الدول المنعزلة، جعل دول شرق آسيا تجتمع لتناقش مستقبلها فى ظل عالم لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية، حيث تشكل هذه التكتلات قوة صلبة للمواجهة، وحماية السوق، كما إن استشعار هذه التحديات والبحث عن حلول لها ومحاولة تطويقها يعتبر الخطوة الأولى نحو صياغة التكامل الاقتصادى بين الدول، يرافق هذا التوجه إرادة سياسية قوية تنطلق من المصلحة الإقليمية على حساب المصلحة العابرة للقارات ، ولهذا يتم تناول الموضوع من خلال العديد من المحاور، ومنها :مفهوم ونشأة التكتلات الاقتصادية وأشكالها، واهم التكتلات في القارة الآسيوية، ومقومات نجاحها، والفرص والتحديات التى تواجها، وأخيراً طرح رؤية مستقبلية لدورها .

أولاً : مفهوم التكتلات الاقتصادية :

لجأت الدول على مختلف مستوياتها، إلى تأسيس عدد من التكتلات الاقتصادية خاصة بعد عام ١٩٥٠م، فى محاولة من قبلها لمواجهة المشاكل الاقتصادية، وتعزز ذلك بعد العام ١٩٩٠م ، حيث برزت على الساحة الدولية عدة تكتلات ومناطق للتجارة الحرة ، واتحادات جمركية، وأسواق مشتركة، وتُعرف التكتلات الاقتصادية على أنها درجة من التكامل الاقتصادى الناشئة بين مجموعة دول متجانسة اقتصادياً وجغرافياً وثقافياً وتاريخياً، تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية، بهدف تعظيم تلك المصالح، وزيادة التجارة الدولية البينية، تعزيزاً للعوائد المتحققة من التبادل التجارى بينها، مما يحقق درجة من الرفاه الاقتصادى لشعوب تلك الدول ، ويمكن تعريف التكتلات الاقتصادية على أنها منظمات دولية تنشأ نتيجة معاهدة بين أطراف المنظمة، تتشكل من خلالها حالة من التعاون

بينها تحقيقاً لغايات اقتصادية بحتة، أو لغايات متعددة على رأسها التعاون الاقتصادى . [1]

وتعود نشأة التكتلات الاقتصادية إلى القرن الماضى، على خلفية أزمة الكساد العالمى، وفشل سياسات الحماية، وبروز فلسفة التعاون الدولى، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك يرجع إلى نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، وتوجه دول العالم نحو التكتل والتجمع، وظهور نظام دولى جديد قائم على الحرية الاقتصادية، والمعلومات، وإزالة العوائق أمام الحركة التجارية والخدمية .

ثانيا : أشكال التكتلات الاقتصادية :

شهدت التكتلات الاقتصادية أشكالًا عديدة، ويمكن أن نجملها فى نمطين رئيسيين :

١ - التكتلات الاقتصادية التكاملية التقليدية :

تقوم الحكومات بالدور الرئيسى فى تأسيس التكتلات، وتنفيذها سواءً على المستوى الدولى أو الإقليمى متعدد الأطراف أو ثنائى الأطراف، ، كما تقوم على مبادئ وقواعد محددة، تلعب فيها الاعتبارات السياسية والاقتصادية والأمنية دورًا مهمًا، وتتوافق عليها الدول الأعضاء فى هذه التكتلات ، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن التكتلات الاقتصادية التقليدية بين الدول تعرف بالتكامل الاقتصادى الذى يمكن تحقيقه من خلال المرور بمراحل متتابعة، حيث يتم فى كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل، وفيما يلى نستعرض باختصار هذه المراحل : [1]

أ - الاتفاقيات التجارية الثنائية أو متعددة الأطراف لتقديم معاملات تفضيلية متبادلة :

وهى المرحلة التمهيدية للانتقال إلى المرحلة التالية ، وخلال هذه المرحلة تُقدِّم الدول الأعضاء مزايا متبادلة من خلال خفض الرسوم الجمركية على بعض السلع والخدمات التى يتم تحديدها مسبقًا، كما أنه قد تمنح دولة ما ميزة «الدولة الأولى بالرعاية» Most Favored Nation لإحدى الدول الأخرى، بحيث تتمتع الأخيرة تلقائيًا ، ودون الدخول فى مفاوضات، بأى تخفيضات

تمنحها الدولة الأولى لأى دول أخرى .

ب- منطقة التجارة الحرة «Free Trade Area»:

تعد من أهم مراحل التكامل الاقتصادى، والتى تستهدف تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين الدول الأعضاء، ويتم ذلك من خلال الإلغاء التدريجى للتعريفات الجمركية على انتقال تلك السلع والخدمات، مع احتفاظ كل دولة عضو بالتعريفة الجمركية الخاصة بها تجاه الدول غير الأعضاء .

ج - الاتحاد الجمركى «Custom Union» :

الجديد فى هذه المرحلة يتمثل فى توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول الاتحاد من جهة، وبينها وبين العالم الخارجى من جهة أخرى، بالإضافة إلى إنشاء صندوق مركزى للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيعها بين بعض الدول الأعضاء لتعويضها عن أى أضرار تكون قد لحقت بحصيلتها الجمركية نتيجة الانضمام إلى عضوية الاتحاد .

د - السوق المشتركة»Common Market»:

تنطوى هذه المرحلة، بالإضافة إلى حرية انتقال السلع والخدمات (التجارة البينية) كما هو الحال فى المرحلة السابقة، على تحرير انتقال عناصر الإنتاج (العمالة، ورؤوس الأموال) بين الدول الأعضاء، فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية، وبالتالى تحصل على الحقوق والامتيازات نفسها .

هـ - الاتحاد النقدى»Monetary Union» :

تنطوى هذه المرحلة، فضلًا عما سبق، على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية، فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة، وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفى كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى.

و - الوحدة الاقتصادية «Economic Unit »:

تعد هذه المرحلة آخر مراحل التكامل الاقتصادى التى تتطلب إنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كل الجوانب الاقتصادية للدول الأعضاء، فيتم

تنسيق العمل الاقتصادى على جميع المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل . [1]

وفى ضوء ما سبق، فإن نجاح التكامل الاقتصادى يتطلب إطارًا قانونيًّا للقواعد التى تعمل على تسريع وتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء به، وتتمثَّل فى وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة، وكذلك إنشاء إطار مؤسسى يشرف على تطبيق تلك الاتفاقيات، ويعمل على حل الخلافات البينية، وبالإضافة إلى ما سبق، يتطلَّب الأمر لوصول التكامل الاقتصادى إلى صورته النهائية وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولن يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهود لتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة فى الاستثمار، هذا فضلًا عن تعزيز انسياب ونمو التجارة البينية بين الدول الأعضاء. [2]

٢ - التكتلات الاقتصادية الحديثة (بين الشركات العملاقة متعددة القوميات أو المتعدية للقوميات) : والتى تحكمها بالدرجة الأولى اعتبارات اقتصادية ومصالح مشتركة، كما تساندها وتدعمها حكوماتها بشكل مباشر وغير مباشر، هذا المسار الحديث لتلك التكتلات الاقتصادية بدأ يأخذ صورًا حديثة أكثر تعقيدًا لتجمعات أو عناقيد تكنولوجيةTechnological) (Clustersمع الثورة الصناعية الرابعة والتطورات غير المسبوقة فى وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات ، ويمكن تحقيق هذا النمط بطريقتين : [3]

الأولى: من خلال إصلاح المنظومات التقليدية للتكتلات الاقتصادية .

الثانية: بإقامة تجمعات أو مراكز لسلاسل الإمداد والقيمة .

ثالثاً : التكتلات الاقتصادية فى آسيا

إنّ التكامل الاقتصادى ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد العالمى بقدر ما هو توجه أصيل، ودائم تسعى دول العالم باختلاف مستوياتها وحجم مواردها وتباين دوافعها إلى تحقيقه، ويهدف التّكامل الاقتصادى إلى تحقيق أهداف عديدة - ليست اقتصادية بحتة - بل قد تكون سياسية، اجتماعية، وعسكرية، والأمثلة عديدة للتكتلات الاقتصادية التقليدية التى تحتاج إلى إعادة النظر فى هياكلها وقواعدها لكى تُكتب لها الاستدامة، فى ظل عالم يعج

بالتطورات التكنولوجية المتسارعة، وملئ بالمخاطر الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية والاجتماعية، وفى مواجهة هذه التحديات استطاعت عدة دول من تكوين تكتلات اقتصادية فى آسيا بهدف تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى وهى كما يلى :

١ - رابطة جنوب شرقى أسيا للتعاون الإقليمى الآسيان(ASEAN): [1]

تتكون تكتل رابطة جنوب شرق آسيا من ست دول هى(تايلاند، وسنغافورة، وماليزيا، وبروناى، وإندونيسيا، والفلبين)، وقد أنشئت هذه الرابطة والتكتل كنوع من التحالف السياسى عام ١٩٦٧م، فى مواجهة الشيوعية فى جنوب شرق آسيا، وخاصة فيتنام وكمبوديا ولاوس وبورما، لذلك ركزت الرابطة فى البداية على التنسيق السياسى، ثم بدأت تركز على التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الأعضاء، وخاصة بسبب القلق المشترك الذى شعرت به دول المجموعة، من الأضرار الشديدة للحماية المتبعة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وبالتالى أكدت الرابطة على تصميمها على محاربة الممارسة التجارية غير المنصفة التى تواجهها من الدول المتقدمة وفى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وإيجاد مدخل مشترك لإنهاء الظلم الواقع على تلك الدول من القيود الكمية المباشرة وغير المباشرة المفروضة على صادراتها.

ويهدف تكتل الآسيان إلى تحويل منطقة جنوب شرق آسيا إلى منطقة تقدم ورخاء اقتصادي [2]، ورغم الخلافات الأيديولوجية، وقد حدد إعلان بانكوك(تايلاند) عام ١٩٧٦ ،ومن أهم اهدافها :

(١) تسريع النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى والتنمية الثقافية فى جنوب شرق آسيا بعمل مشترك، يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.

(٢) إشاعة السلام والاستقرار السياسى والاقتصادى الإقليميين فى مواجهة القوى الكبرى ، وتجنب الخلافات فيما بينها بمراعاة احترام العدل وسيادة القانون فى العلاقات بين دول الإقليم، والالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والعمل كمنبر لحل الخلافات داخل الإقليم، وإيجاد علاقة طبقية متآلفة .

(٣) تعزيز التقدم الاجتماعى، وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها بتشجيع

التعـاون النشـط فى البحـث، والتدريـب، والمجـالات الاقتصاديـة، والاجتماعيـة والثقافيـة، والعلميـة، والإداريـة ذات الاهتـمام المشـترك .

(٤) التـآزر عـلى نحـو أكـثر فعاليـة فى اسـتخدام أنشـطتها الزراعيـة والصناعيـة وتوسـيع تجارتهـا، بمـا فى ذلـك دراسـة شـئون التجـارة السـلعية الدوليـة، وتحسـين تسـهيلات النقـل والاتصـال، ورفـع مسـتويات معيشـة الشـعوب .

(٥) تعزيز الدراسات حول جنوب شرق آسيا.

(٦) إقامـة علاقـات وثيقـة وقويـة مـع المؤسسـات الدوليـة والإقليميـة ذات الأهـداف المماثلـة، واسـتطلاع كل سـبل تعزيـز العلاقـات فيـما بـين دول الإقليـم.

٢ - مجلـس التعاون لدول الخليج العربية :

يمثـل مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة منـذ تأسيسـه عـام ١٩٨١ نقطـة تحـول فى العلاقـات العربيـة العربيـة، ونموذجـاً ناجحـاً فى بنـاء إطـار وحـدوى عـربى عـلى مسـتوى الإقليـم الخليجـى ، ولقـد انطلقـت فكـرة هـذا المجلـس مـن الـضرورة الملحـة للتعـاون بـين دول الخليـج العربيـة السـت، وهـى المملكـة العربيـة السـعودية ودولـة الكـوي، ودولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة، ودولـة قطـر، ومملكـة البحريـن، وسـلطنة عـمان ، حيـث تتشـابه هـذه الـدول إلى حـد بعيـد فى أنظمتهـا السياسـية، والاقتصاديـة، والاجتماعيـة، والعسـكرية ، وتواجـه تهديـدات وأخطـار خارجيـة متماثلـة نوعـاً مـا .

وجـاءت الخطـوة الخليجيـة نحـو التعـاون المشـترك، بهـدف تمهيـد الطريـق نحـو اتحـاد شـامل بـين هـذه الـدول السـت، وطبقـاً للنظـام الأسـاسى لمجلـس التعـاون لـدول الخليـج العربيـة الـذى أكـد عـلى ضرورة التعـاون والتكامـل بـين دول المجلس سـعياً إلى تحقيـق الوحـدة بينهـا، كـما أن اسـتمرارية مجلـس التعـاون الخليجـى وتطـوره المسـتمر إطـاراً تكامليـاً وتعاونيـاً بـين دول الخليـج العربيـة السـت تـرك إنطباعـاً قويـاً بـأن الوحـدة قـد يحالفهـا النجـاح مسـتقبلاً، وخصوصـاً فى ظـل حالـة التشـابه الكبـير بـين هـذه الـدول . [1]

إضافـة إلى الأهـداف الأساسـية غـير المعلنـة التـى تتمثـل فى الدفـاع المشـترك عـن الـدول الأعضـاء، وتحقيـق التعـاون الوثيـق فى المجـال الأمنـى، حـددت ديباجـة النظـام الأسـاسى لـدول مجلـس التعـاون لـدول الخليـج العـربى مجموعـة مـن الأهـداف

المرحلية المعلنة، أوضحتها المادة الرابعة، وذلك كما يلى : [2]

(١) تحقيق التنسيق، والتكامل، والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها .

(٢) تعميق وتوثيق الروابط، والصلات، وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها فى مختلف المجالات .

(٣) وضع أنظمة متماثلة فى مختلف الميادين، بما فى ذلك:

(أ) الشئون الاقتصادية والمالية

(ب) الشئون التجارية والجمارك والمواصلات.

(ج) الشئون التعليمية والثقافية.

(د) الشئون الاجتماعية والصحية .

(هـ) الشئون الإعلامية والسياحية .

(و) الشئون التشريعية والإدارية.

(٤) دفع عجلة التقدم الفنى فى مجالات الصناعة، والتعدين، والزراعة، والثروات المائية، والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية، وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع التعاون فى القطاع الخاص بما يعود بالنفع على شعوب المنطقة .

٣ - منتدى التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ (أبيك) [1]:

يتكون منتدى التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ من ٢١ دولة ، على رأسها: (اليابان، والصين، واستراليا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمكسيك، ونيوزيلندا، وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان)، وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادى العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢م.

وتأتى الخطوات المتلاحقة لتطور هذا المنتدى الاقتصادى، وتحويله إلى تكتل اقتصادى، بناء علي الرغبة المشتركة لكل من اليابان، والولايات المتحدة، وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع، حيث يبلغ الناتج المحلى الإجمالى لهذا التجمع حوالى (١٣) تريليون دولار، وهو ما يمثل نصف الناتج القومى الإجمالى العالمى، فضلاً عن سيطرته على حوالى (٥٠٪) من التجارة

العالمية ،حيث يتوقف نجاح مثل هذا التكتل العملاق على قدرة اليابان على تفهم طبيعة الدول الآسيوية الأخرى، فإذا نجحت اليابان فى فهم هذه الدول إضافة إلى تقديمها مساعدات اقتصادية لدول تلك المنطقة ،ومساهمتها فى حل مشاكلها، كل ذلك يجعل من اليابان قوة اقتصادية تقود تكتلاً اقتصادياً فى جنوب شرق آسيا يكون من أكبر التكتلات التى تؤثر فى مستقبل الاقتصاد العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

ويهدف المنتدي الي توفير وسيلة لخلق والحفاظ على النمو الاقتصادى المستدام والازدهار فى المنطقة(2)، وتم ترجمة هذه الرؤية إلى أهداف فى قمة بوجور، التى انعقدت فى إندونيسيا فى شهر نوفمبر لعام ١٩٩٤، من خلال تحقيق التجارة الحرة والمفتوحة، وتدعيم حرية الاستثمار فى منطقة آسيا والمحيط الهادئ .

٤ – منظمة شنغهاى للتعاون :[1]

تعتبرمنظمة دولية سياسية واقتصادية وأمنية أوراسية، تأسست فى ١٥ يونيو ٢٠٠١ فى شنغهاى، على يد قادة ستة دول آسيوية :هى(الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان)، وتم توقيع ميثاق منظمة شنغهاى للتعاون فى يونيو ٢٠٠٢، ودخل حيز التنفيذ فى ١٩ سبتمبر ٢٠٠٣، وكانت هذه البلدان باستثناء أوزبكستان أعضاء فى «مجموعة شنغهاى الخماسية» التى تأسست فى ٢٦ أبريل ١٩٩٦ فى شنغهاى،ولقد انضمت كل من الهند وباكستان إلى المنظمة كعضوين كاملى العضوية فى ٩ يونيو ٢٠١٧ فى قمة أستانا، ليصبح عدد الأعضاء فى المنظمة ثمانية دول .

وتتمحور أهداف المنظمة حول تعزيز سياسات الثقة المتبادلة ،وحسن الجوار بين دول الأعضاء، ومحاربة الإرهاب، وتدعيم الأمن، ومكافحة الجريمة، وتجارة المخدرات، ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الدينى، أو العرقى، والتعاون فى المجالات السياسية، والتجارية، والاقتصادية ،والعلمية والتقنية، والثقافية، وكذلك النقل والتعليم والطاقة والسياحة وحماية البيئة، وتوفير السلام والأمن والاستقرار فى المنطقة.

رابعاً : مقومات نجاح التكتلات الاقتصادية

يعتبر التكامل الاقتصادى أحد أهم استراتيجيات العلاقات الاقتصادية الدولية التى تساعد على تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة، ويعتبر تكتل دول جنوب شرق آسيا «رابطة الآسيان» من بين المناطق الأكثر تكامل اقتصادياً إلى جانب كل من أوروبا وأمريكا الشمالية، ولهذا هناك العديد من العوامل التي تؤثر علي نجاحها، ومكامن ضعفها، والتحديات، والصعوبات التى تواجهها، وصولاً إلى التعرف على مدى إمكانات الاستفادة من هذه التجربة التكاملية، حيث حققت رابطة الآسيان منذ نشأتها نتائج هامة من خلال تكاملها، رغم الصعوبات والعوائق التى واجهتها ولا تزال تواجهها، فقد أصبحت تمثل سابع أكبر اقتصاد فى العالم، ويتوقع أن تصبح رابع أكبر اقتصاد فى العالم بحلول عام ٢٠٣٠، مما جعله نموذجاً يحتذى به فى التكامل الاقليمى المفتوح، ولضمان نجاح هذه التكتلات والتحالفات الاقتصادية، يجب أن تتوافر عدة مقومات وعناصر، للحفاظ عليها وضمان استمراريتها، وتحقيق الهدف منها، ومن تلك المقومات ما يلى : (2)

١ - المقومات الاقتصادية : حيث تعد من أهم المقومات، وهو حدوث توافق، وتنسيق، وتقارب فى السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ولا تعنى وجود وحدة فى السياسات الاقتصادية، بل أن تلتزم كل دولة من الأعضاء بالإنتاج واستغلال الموارد وتحقيق أقصى استفادة من الأمر لتحقيق الهدف النهائى للتكتل وهو التكامل الاقتصادى .

٢ - المقومات السياسية : يشترط وجود إرادة سياسية مشتركة بين الدول الأعضاء، ويعد من الأمور المهمة لضمان بقاء ونجاح استمرارية التكتلات الاقتصادية، ولا يعني ذلك وحدة الاتجاهات السياسية، بل وجود تجانس في الرؤى السياسية بين تلك الدول .

٣ - المقومات الاجتماعية : وجود ترابط تاريخى سواء من الناحية السياسية والاقتصادية، بين الدول الأعضاء، وكذلك وجود ترابط ثقافى واجتماعى من عادات وتقاليد، ولغة أو دين، مما يزيد من قوة تلك التكتلات .

٤ – المقومات الأمنية : حيث يعد الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها

العميقة للمصادر التى تهدد مختلف قدراتها ، ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية فى المجلات كافة سواء فى الحاضر أو فى المستقبل، كان الأمن ولازال هاجس الأفراد والجماعات ، فالأمم تسعى إلى تحقيقه بشتى السبل ، باعتباره العامل الجوهرى الذى يحفظ الوجود الإنسانى ويمنحه مكانه فى الحياة بكرامة، لذلك تصور الحياة المطمئنة الآمنة فى كل العصور والأزمنة، بما يتفق مع الفطرة التى وُجد عليها البشر، وهى غريزة البقاء وغريزة الدفاع عن الحياة وسلامة الجسد والحرية، وتطورت أساليب الدفاع والحفاظ عن الأمن بتطور الوسائل التقنية التى توصل إليها الإنسان من العصور البدائية والحجرية إلى الزراعة والصناعة وتطور وسائل المواصلات إلى تكنولوجيا الإتصالات إلى تقنية المعلومات .

خامساً : الفرص والتحديات التى تواجه التكتلات الاقتصادية فى آسيا:

تواجه التكتلات الاقتصادية الآسيوية عدد من الفرص تسهم فى تحقيق التكامل والتنمية الاقتصادية ، على الجانب الآخر لا يخلو أى نشاط اقتصادى أو عملية تنمية من وجود عدد آخر من التحديات التى تواجه هذه التكتلات ، وفيما يلى نستعرض أهم الفرص والتحديات التى تواجه التكتلات الاقتصادية الآسيوية وهى كالتالى :

١ - الفرص المتاحة لتحقيق النجاح للتكتلات الآسيوية [1]

أ- توافر الإرادة السياسية بداية الطريق نحو التكامل : حيث ساهمت الإرادة السياسية القوية التى تمتلكها حكومات دول شرق آسيا فى صياغة التكامل الاقتصادى بين هذه الدول ، فبالرغم من الحساسيات التاريخية بين بعض هذه الدول التى شهدت حروباً فيما بينها فى لحظة من التاريخ إلا أن ذلك لم يمنع هذه الدول من وضع سياسات واستراتيجيات توحدها، وتسهم فى نهوض اقتصاداتها ومواجهة الحملة التنافسية القومية من التكتلات الاقتصادية الأخرى كالاتحاد الأوروبى ، والولايات المتحدة الأمريكية، ومجموعة الآسيان، حيث أن فهم النظام العالمى الجديد وما أفرزه هذا النظام من تنافسية متوحشة تبتلع الدول المنعزلة، جعل دول شرق آسيا تجتمع لتناقش مستقبلها فى ظل عالم لا يعترف إلا بالتكتلات الاقتصادية حيث تشكل هذه التكتلات قوة صلبة

للمواجهة وحماية السوق، ويعتبر استشعار هذه التحديات والبحث عن حلول لها ومحاولة تطويقها يعتبر الخطوة الأولى نحو صياغة التكامل الاقتصادى بين الدول، ويرافق هذا التوجه إرادة سياسية قوية تنطلق من المصلحة الإقليمية على حساب المصلحة العابرة للقارات ، حيث أن صناعة قوة إقليمية يعتبر أساس نجاح الدول فى ظل التنافس الشديد ، والتجارة العابرة للقارات التى بدأت تغزوا مختلف أسواق العالم وتؤثر على اقتصاد الدول تأثيراً يجعل هذه الاقتصادات مجرد آلة للدول القوية .

ب - وجود مناطق للتجارة الحرة واتفاقيات اقتصادية : من خلال الاهتمام المتزايد بالتكامل الاقتصادى الإقليمى بين العديد من الاقتصادات الآسيوية ، حيث قطعت كل من الصين وكوريا الجنوبية واليابان جهوداً كبيرة فى توطيد العلاقات الاقتصادية والتعاون فيما بينها فى إطار استراتيجية التكامل الاقتصادى ، ومن ضمن الخيارات التى درستها هذه الدول ، سواء بشكل فردى أو بشكل مشترك ، إنشاء منطقة تجارة حرة (FTAs) ، بالاضافة إلى اتفاقيات التجارة الحرة مع أعضاء رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ، كما قامت هذه الدول ضمن استراتيجية التكامل بدراسة آثار وإيجابيات تشكيل مناطق التجارة الحرة فيما بينها ، وتشمل سياسة التكامل (كوريا واليابان ، كوريا والصين ، اليابان والصين)، فمن الواضح أن اتفاقيات التجارة الحرة ستسمح بتحركات أكثر حرية لمعظم السلع (ورأس المال أيضًا) بين الدول الأعضاء، نظرًا لحجم هذه الاقتصاديات الثلاثة وحجم تجارتها ، فإن اتفاقية التجارة الحرة بين هذه الدول ستخلق اقتصادًا كبيرًا كما ستؤثر بشكل كبير على اقتصاداتها واقتصادات الدول المجاورة لها، ولقد اندمجت دول شرق آسيا فى النظام الاقتصادى العالمى، وأصبحت مرتبطة ببعضها البعض من خلال اقتصاد السوق لكنها نجحت فى تخفيف تداعيات السوق المفتوحة من خلال نجاحها فى تثبيت سياسة التكامل الاقتصادى بين دولها ، حيث تعتبر دول شرق آسيا هى من بين المناطق الأكثر تكاملاً اقتصاديًا إلى جانب كل من أوروبا وأمريكا الشمالية .

ج - تحقيق نتائج إيجابية مثمرة للتكامل الآسيوي : حيث حققت دول شرق آسيا مجموعة من الأهداف المهمة ، فى طليعتها الاستقرار الاقتصادى لأسواق

هـذه الـدول ، حيـث شـكل هـذا التكامـل صـمام أمـان لأسـواق هـذه الـدول ضـد الأزمـات وضـد الاسـتهداف المنظـم الموجـه أسـواق هـذه الـدول تحـت مسـمى المنافسـة الأمريكيـة والأوربيـة، كـما سـاهم هـذا التكامـل فى اسـتفادة هـذه الـدول مـن بعضهـا البعـض مـن خـلال تبـادل الخـبرات والمهـارات، وحتـى الاسـتراتيجيات الصناعيـة حيـث مكـن التبـادل هـذه الـدول مـن اسـتفادة كل دولـة مـن خـبرة الدولـة الأخـرى، كـما كان لهـذا التكامـل نتائـج ايجابيـة قويـة عـلى الرؤيـة السياسـية لهـذه الـدول، وأصبحـت قـادرة عـلى صياغـة قراراتهـا ورؤيتهـا وفقـا لمصالحهـا الداخليـة والإقليميـة بعيـدا عـن ابتـزازات الـدول الأخـرى، حيـث أن نجـاح هـذه التجربـة يشـكل درسـاً مهـماً للـدول الطامحـة إلى الاسـتفادة مـن سياسـات التكامـل الاقتصـادى، فـدول عديـدة فى عالمنـا العـربى والإسـلامى تجمعهـا الجغرافيـا والثقافـة واللغـة، وتمتلـك مقـوات ديموجرافيـة وطبيعيـة تحتـاج إلى تفعيـل اسـتراتيجية التكامـل الاقتصـادى لحمايـة أسـواقها، وصيانـة اقتصادهـا حتـى لا تظـل عرضـة لـصراع القـوى العظمـى .[1]

٢ - التحديات التى تواجه التكتلات الآسيوية:

أ - الخلافات السياسية وعدم الاستقرار السياسى :

حيـث تعتـبر الخلافـات السياسـية مـن ابـرز العوامـل التـي تواجـه التكتـلات ، ولا تـزال تظهـر مـن آن لأخـر ، إلا أنـه يمكـن القـول أنـه قـد خفـت حدتهـا أولاً ربمـا لتحسـن الظـروف الموضوعيـة المشـار ، وإلى مـسيرة التجـانس المسـتمرة فى الأنظمـة الاقتصاديـة ، وحـل كثـير مـن الخلافـات الحدوديـة، إلـخ ، أمـا عـدم الاسـتقرار السـياسى والاجتماعـى ، فـلا يـزال لـه تأثـير كبـير فى بعـض الـدول ، وخصوصـاً تأثـيره عـلى التجـارة البينيـة وعـلى منـاخ الاسـتثمار فـى هـذه البلـدان.[2]

ب - آثار النمو السريع في السكان والمصاعب الأخرى :

نجـد فى الحقيقـة ان الزيـادة السـكانية تمثـل تحديـاً كبـيراً حتـى لبلـدان دول مجلـس التعـاون وليـس مـن السـهل حلـه ، لأن معـدل النمـو الـسكانى يفـوق حتـى الآن معـدل النمـو الحقيقـى فى القطاعـات الإنتاجيـة ، وهـذا يمثـل مشـكلة كبيـرة تعكـس نفسـها فى معـدل البطالـة العـالى فى عـدة بلـدان عربية ، وتسـاهم فى وجـود عـدم اسـتقرار سـياسى واجتماعـى فى أكـثر مـن بلـد عـربى ، ولكـن الوجـه الإيجـابى

للمعدل العالى (للنمو) السكانى هو تطور سوق عربية كبيرة ممكنة يقدر عدد سكانها بـ (٤٠٠) مليون نسمة عام ٢٠٢٠م ، من بينهم (٥٧) مليون نسمة فى دول المجلس ، هذا عدا سكان اليمن والعراق المجاورة له ، ويمكن إستهدافها للتصدير والإستثمار ، وبالطبع ليس المهم فى تقدير حجم السوق عدد السكان فقط ولكن عدد السكان ذوى القوة الشرائية، إذن المعدل العالى لنمو السكان يمثل تحديات كبيرة ليس فقط بالنسبة لإيجاد الوظائف، ولكن أيضاً إيجاد المساكن الخاصة والخدمات وتطوير التجهيزات الأساسية، ولكن فى نفس الوقت، ومع إفتراض التطور الاقتصادى ونجاح تنويع القاعدة الإنتاجية وتطور التكتلات الاقتصادية العربية والتجارة البينية ، فإن هذا يمثل من ناحية ثانية سوقاً هائلة يمكن إستهدافها ، ومستوى عالى نسبياً من متوسط دخل الفرد فى دول المجلس ومتوسط دخل جيد في بعض الدول العربية الأخرى ، على الأقل فى شرائح مهمة من السكان ، وتطور الدخل وزيادة الطلب على التجارة البينية ، وتطور الاستثمار البينى ، هو الوجه الأخر للتحديات السلبية للنمو السكانى[1] .

جـ - التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة على الاقتصاد الدولى :

أثرت العولمة وما يرافقها من تطور وسائل الإتصالات والتكنولوجيا، على كافة الدول سلبياً أو ايجابياً، ولقد لقيت العولمة الاقتصادية اهتماماً بارزاً فى الآونة الأخيرة ، بعد أن أصبحت تستند لاتفاقيات دولية تعقد بإرادة الدول ، وتوجهها مؤسسات ومنظمات دولية وشركات متعددة الجنسيات تخضع لسيطرة بعض الدول المتقدمة ، وتحويل العالم إلى سوق عالمية واحدة ، وفى ظل استعادة النظام الرأسمالى لهيمنته وربط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاد الدولى ، وتحرير التجارة وفتح الأسواق ، وتنامى عمليات اندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال.

ولهذا فان العولمة الاقتصادية تضع الدول والتكتلات الاقتصادية أمام تحديات يتطلب منها وضع أساليب فعالة لمواجهتها ، وتبنى برامج عمل لإصلاح أوضاعها الاقتصادية، والمالية، والإدارية وتلبية متطلبات التنمية، والتكامل الاقتصادى باعتباره ذلك كله ضرورة حياتية تقتضيها الظروف

الراهنــة .[2]

د - تأثير جائحة «كوفيد ١٩» على الاقتصاد الدولى

يشـهد الاقتصـاد العالمـى فى ظـل حالـة مـن عـدم اليقـين منـذ أواخـر العـام ٢٠١٩، حيـث حمـل هـذا العـام نوعـاً جديـداً مـن التحديـات للاقتصاد وهـو تحـدى مواجهة أزمـة صحيـة وهـى أزمـة فـيروس كورونـا، والتـى تختلـف فى طبيعتهـا عـن الأزمـات السـابقة التـى واجههـا الاقتصـاد مـن حيـث شـدة الأثـر وسرعـة انتقـال العـدوى وعـدم القـدرة مـن الحـد مـن انتشـارها، فلقـد تأثـر الاقتصـاد الـدولى بصـورة أكـبر مـن الأزمـة الماليـة العالميـة ٢٠٠٨ ، إن مواجهـة تفـشى وبـاء كورونـا يمثـل أحـد التحديـات الفريـدة للاقتصـاد، وذلـك لأنـه مـن الصعـب تحديـد الأثـر الجانـح لـه بسـبب اختـلاف البقعـة المنتـشرة لـه فى كافـة أرجـاء العـالم والفـترة الزمنيـة التـى لا يمكـن التنبـؤ بهـا، وصعوبـة التنبـؤ بانتهائهـا، إذ أنـه واسـع الانتشـار ويهـدد ليـس فقـط منطقـة جغرافيـة محـدودة ولكـن العـالم بأكملـه، كـما أنـه إذا مـا انتـشر فى منطقـة معينـة فانـه سـيؤدى إلى انتشـاره فى كافـة المناطـق، ويكـون هنـاك صعوبـة فى تجنبـه، وبالتـالى إحـداث شـلل تـام فى جميـع مرافـق الدولـة، وبالتـالى سـيؤثر ذلـك عـلى معـدل النمـو فى الناتـج المحـلى ومعـدل التضخـم ومعـدل البطالـة، كـما انـه قـد بلـغ عـدد الاصابـات بوبـاء فـيروس كورونـا المسـتجد (كوفيـد-١٩) الـذى بـدأ فى الصـين، أكـثر مـن مليـون شـخص ، وعصفـت آثـاره السـلبية وتكاليفـه الباهظـة بكافـة قطاعـات الأعـمال وكبريـات الـشركات فى أنحـاء العـالم .[1]

هـ - الأزمـات الناشـئة عـن الحـرب الروسـية - الأوكرانيـة (الطاقـة - الغـذاء - الغلاء)

شـهد الاقتصـاد الـدولى أزمـات متعددة، مع اسـتمرار الحـرب الروسـية - الأوكرانية التـى تسـببت فى تفاقـم أزمـة الطاقـة، وتوسـع أزمـة الغـذاء وانهيـار سلاسـل الإمـداد، ودخـول العـالم فى موجـة جديـدة مـن التضخـم، وعـبرت مؤسسـات دوليـة وخـبراء مـن تداعيـات الأزمـة عـلى الاقتصاديـات العالميـة، حيـث سـيكون للـصراع الجـارى «تأثـير جسـيم» عـلى الأسـواق الماليـة العالميـة، التـى لم تتخـط بعـد التداعيـات السـلبية التـى خلفتهـا جائحـة كورونـا.

وتعـد روسـيا مُصـدّراً رئيسـياً للأسـمدة المسـتخدمة لحمايـة المحاصيـل، وسـيكون

للحرب تأثير سلبى على الأمن الغذائى حيث سترتفع أسعار المواد الغذائية كون روسيا وأوكرانيا من منتجى الغذاء الرئيسيين ، حيث تنتج روسيا وأوكرانيا (١٤٪) من القمح العالمى ، (٢٩٪) من الصادرات العالمية، بالإضافة إلى ذلك، يعد كلا البلدين منتجين رئيسيين للذرة وزيت عباد الشمس.

ومن ثم اسفرت الاضطرابات فى إمدادات الحبوب على المستودين من الشرق الأوسط ، وبالتالى حدثت طفرة فى أسعار الطاقة والسلع الأولية مما زاد من الضغوط التضخمية الناشئة عن انقطاعات سلاسل الإمداد والتعافى من جائحة «كوفيد-١٩» ، وبالتالى تعد العواقب الاقتصادية للحرب فى أوكرانيا بالغة الخطورة .[2]

سابعاً : رؤية مستقبلية للتكتلات الاقتصادية الآسيوية

تشير أغلب التحليلات الاقتصادية إلى أن آسيا ستكون قاطرة الاقتصاد العالمى خلال المرحلة المقبلة ، وهذا ما يحتم على الدول الاسيوية الاتجاه نحو المزيد من العمل المشترك والتكامل الفعال خدمة لتحقيق أهداف ريادة الاقتصاد العالمى، وعلى الرغم مما تواجهه الدول الآسيوية من تحديات ديموجرافية ، وتاريخية وجيوسياسية إلا أن هذه الدول استطاعت عبر مجموعات التكامل الاقتصادى أن تتغلب على معظم هذه العقبات وتحولت خلافاتها وتناقضاتها إلى عوامل نجاح تسهم فى تحقيق أهداف هذه الدول الاقتصادية والاجتماعة والسياسية والأمنية، وينعكس نجاح الآسيويين فى رؤيتهم للتكامل الاقتصادى فى تطوير وازدهار العلاقات بين الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ، وكذلك انعكس نجاح هذه الرؤية فى القمة الثلاثية بين الصين واليابان وكوريا الجنوبية هذا بالإضافة إلى برامج التعاون الإقليمى بين دول المنطقة، هذه البرامج صممت خصيصاً لتحقيق أهداف التكامل الاقتصادى بين دول المنطقة، من ضمن هذه التكتلات منتدى التعاون الاقتصادى لدول آسيا والمحيط الهادى(APEC) ، منظمة شنغهاى للتعاون (SCO) ، رابطة دول جنوب شرق آسيا(ASIAN) لعبت هذه التكتلات الإقليمة دوراً مهماً فى تثبيت وتوطيد علاقة التكامل بين الدول الآسيوية .

وللتغلب على التحديات التى تواجه التكتلات الاقتصادية الآسيوية يقترح

تنفيذ عدد من السياسات لاستكمال أطر الاندماج ،وتحقيق أفضل استفادة من الموارد المتاحة (طبيعية – بشرية) ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادية خاصة فى ظل الظروف التى تواجه العالم بوجه عام ومنطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، وهذه السياسات كما يلى :

١ - تعزيز التنسيق والتكامل بين المبادرات : من المرجح أن تنجح استراتيجيات التنمية إذا كانت متعددة الأبعاد، بما فى ذلك الوصول إلى الطاقة والنقل والأراضى والأسواق - فى المكان ذاته، سواءً بالتتابع أو بالتزامن، وقد يحْسُن بنا أن نبدأ بتعزيز الاستثمارات فى المدن وما حولها، كما أن الإصلاحات التكميلية التى تساعد فى تحديد الأسعار المناسبة - للطاقة والأراضى – يمكن أن تقطع شوطًا طويلاً فى تهيئة الظروف لخلق فرص العمل فى المناطق المتأخرة، ومما يبعث على التفاؤل أنه لا يتعين على الحكومات أن تضخ مزيداً من الموارد المالية لتحقيق نتائج أفضل، لأن التنسيق المكانى سيولّد وفورات فى التكلفة فى الأجل المتوسط إلى الأجل البعيد .

٢ - **إعادة توزيع الأدوار والمسئوليات عبر مختلف مستويات الحكومة** :حيث أن المواطنين فى أجزاء مختلفة من أى بلد لهم احتياجات مختلفة، والظروف المحلية تتطلب نماذج مرنة لتقديم الخدمات، ومن خلال منح أجهزة الحكم المحلى مسئوليات أكبر عن توليد الإيرادات المحلية وتقديم الخدمات المحلية يمكن أن تصبح أفضل إعداداً وأكثر خضوعا للمساءلة.

٣ - بناء المدن الكثيفة والمترابطة : حيث تقدم المدن جيدة الأداء مجموعة واسعة من الوظائف - للنساء والرجال، ويعدّ زيادة كفاءة أسواق الأراضى فى المدن أمراً بالغ الأهمية للتجمع والتخصص - وهما عنصران ديناميان يعززان توفير فرص العمل وتحقيق الازدهار الاقتصادى، وسواء فى المدن الكبيرة أو الصغيرة (الثانوية)، ويتطلب التكتل والتخصص الاستفادة من الكثافة الاقتصادية العالية، التى تركز النشاط الاقتصادى جغرافياً، لهذا، يجب أن يكون نسيج المدن متصلاً مكانيًا، كثيفًا من حيث عدد السكان، وموجهاً نحو دعم النقل الجماعى- وليس مترامى الأطراف مما يديم تجزؤ الناس وتفرق الوظائف، ويمكن للمخططين والمنظمين جذب الشركات للاستثمار فى المدن عن

طريق الحد من الاحتكاكات مثل لوائح تقسيم المناطق، والعراقيل التى تحول دون اقتناء العقارات وتشييد الأبنية الجديدة (التكلفة، وقيود الارتفاع، وقيود الكثافة)، والتحديات التى تواجه تسجيل الشركات المحلية والتراخيص، والقيود على الأخبار والمعلومات، والعقبات أمام تطوير شبكات الأعمال المحلية.

٥ - **تعزيز النفاذ إلى الأسواق على المستويين الوطنى والإقليمى** : تاريخياً كانت مدن الإقليم جزءًا من شبكات التجارة العالمية المهمة اقتصاديًا، استمر الكثير من هذه المدن فى العصر الحديث كمناطق حضرية ضخمة، لكن حكومات المنطقة تمكنت من تقليص الشبكات من العالمية إلى المحلية، ويجب توسيع هذه الشبكات في الأبعاد الوطنية والإقليمية، على أقل تقدير، ومن النقاط الجيدة التى يمكن الانطلاق منها تحسين الروابط عبر الحدود الوطنية، مثل تخفيض الرسوم الجمركية، وتحسين الخدمات اللوجستية، وتسهيل التجارة، ووضع بروتوكولات للهجرة، وستؤدى هذه الجهود إلى نمو الاقتصادات، وتوفير الموارد التى تشتد الحاجة إليها لإعادة توزيعها إلى الأجزاء المتخلفة عن الركب.

وسيؤدى التكامل الإقليمى فى الإقليم إلى إزالة الحواجز بين البلدان، وربط الشركات بالأسواق الأكبر، وتعزيز اقتصادات التكتل الأوسع نطاقاً التى تتخصص في السلع والخدمات القابلة للتداول التجارى.

خاتمـــــــة

حققـت دول شرق آسـيا مجموعـة مـن الأهـداف المهمـة ، فى طليعتهـا الاسـتقرار الاقتصـادى لأسـواق هـذه الـدول ، حيـث شـكل هـذا التكامـل صـمام أمـان لأسـواق هـذه الـدول ضـد الأزمـات وضـد الاسـتهداف المنظـم الموجـه أسـواق هـذه الـدول تحـت مسـمى المنافسـة الأمريكيـة والأوربيـة ، كـما سـاهم هـذا التكامـل فى اسـتفادة هـذه الـدول مـن بعضهـا البعـض مـن خـلال تبـادل الخـبرات والمهـارات وحتـى الاسـتراتيجيات الصناعيـة حيـث مكـن التبـادل هـذه الـدول مـن اسـتفادة كل دولـة مـن خـبرة الدولـة الأخـرى، إن نجـاح هـذه التجربـة يشـكل درسـاً مهـماً للـدول الطامحـة إلى الاسـتفادة مـن سياسـات التكامـل الاقتصـادى فـدول عديـدة فى عالمنـا العـربى والإسـلامى تجمعهـا الجغرافيـا والثقافـة واللغـة وتمتلـك مقـوات ديموجرافيـة وطبيعيـة تحتـاج إلى تفعيـل اسـتراتيجية التكامـل الاقتصـادى لحمايـة أسـواقها وصيانـة اقتصادهـا حتـى لا تظـل عرضـة لـصراع القـوى العظمـى .

وإن مـن أبـرز ملامـح تلـك التطـورات الدولية التكتـلات الاقتصادية الكـبرى، وتوقيع إتفـاق التحـرر الجـزئى والتدريجـي للتجـارة الدوليـة بـين الـدول الأعضـاء فى الاتفاقيـة العامـة للتجـارة والتعريفـات والمعروفـة اختصـاراً باسـم «الجـات» (GATT) وذلـك فى ختـام جولـة أورجـواى التـى بـدأت عـام ١٩٨٦ واختتمـت فى أبريـل ١٩٩٤ ، الأمـر الذى يعنـى أن اقتصاديـات الـدول المختلفـة سـوف تتحـرك فى إطـار أسـواق دوليـة مفتوحـة نسـبياً، وبالتـالى فـإن نمـو أو تطـور أى اقتصـاد سـيرتبط إلى حـد كبـير بقـدرة قطاعاتـه المختلفـة عـلى إنتـاج السـلع والخدمـات بشـكل تنافـسى مـع الاقتصاديـات الأخـرى، حتـى يمكـن لهـذه القطاعـات الاسـتمرار فى المنافسـة فى الأسـواق المحليـة والدوليـة .

ولمـا كانـت قـدرات الـدول الناميـة عـلى المنافسـة مـن الضعـف بمـكان، سـعت الكثـير مـن هـذه البلـدان إلى الأخـذ بصـورة أو أخـرى مـن صـور التعـاون الإقليمـى بهـدف تعزيـز قدرتهـا الاقتصاديـة فى مواجهـة تلـك التحديـات، وفى هـذا الإطـار تمثـل تجربـة « رابطـة جنـوب شرق آسـيا « والمعروفـة اختصـاراً بالآسـيان «Asian" نموذجـاً متميـزاً فى هـذا الصـدد عـلى النحـو الـذى دفـع إلى اعتبارهـا نموذجـاً قابـلاً للاحتـذاء مـن جانـب الـدول الناميـة فى سـعيها لتعظيـم مكاسـبها فى ظـل الواقـع الـدولى المعـاصر .

المراجع

1. د . فوزية خدا كرم ، التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية ، مجلة العلوم السياسية (بغداد : كلية العلوم السياسية ، العدد 43 ، أبريل 2019) ص 171 .
2. أ . د / فخرى الفقى ، التكتلات الاقتصادية الحديثة والفرص المتاحة ، موقع مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، متاح على الرابط التالى :
https://idsc.gov.eg/DocumentLibrary/view/4503 .
3. عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، (القاهرة : دار الجامعة الجديدة للنشر، 2000م) ص 270 .
4. المرجع السابق .
5. أ . د / فخرى الفقى ، التكتلات الاقتصادية الحديثة والفرص المتاحة ، مرجع سابق .
6. المرجع السابق .
7. إسماعيل العربي، التكتل والإندماج الإقليمى بين الدول المتطورة (الجزائر : الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، 1998 م) ص ص : 177 – 178 .
8. محمد محمود الإمام ، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربى، (القاهرة : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ص 281 .
9. سيف مهيوب العسلى ، " مستقبل مجلس التعاون الخليجى فى ظل المتغيرات المتوقعة فى المنطقة والعالم" ، مجلة شئون العصر، مجلة فصلية علمية محكمة متخصصة فى قضايا الاقتصاد والسياسة والعلوم الاجتماعية، (عدن : المركز اليمنى للدراسات الاستراتيجية، العدد 14 ، يناير- مارس2004) ص 116.
10. المرجع السابق .
11. محمد بن ناصر ، المشاريع العربية المشتركة ودورها فى تعزيز التكامل الاقتصادى العربى (رسالة ماجستير ، قسم علوم التيسير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، جامعة الجزائر ، 2008) ص 44 ، وللمزيد من التفاصيل أنظر : رابطة منتدى التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والمحيط الهادئ ، متاح على موقع الأمم المتحدة على الرابط التالى :
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary
12. المرجع السابق .
13. منظمة شنغهاى للتعاون ، موقع الأمم المتحدة " الشئون السياسية وبناء السلام " متاح على الرابط التالى :
https://dppa.un.org/ar/shanghai-cooperation-organization .
14. القوة المادية والتكتلات الاقتصادية ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، متاح على الرابط التالى :

https://www.bayancenter.org/2016/07/2271/.

15. محمد محمود الإمام ، أهمية التكامل الاقتصادى : دروس من دول شرق آسيا ، متاح على الرابط التالى :

https://islamonline.net//

16. المرجع السابق .

17. مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية فى ظل العولمة الاقتصادية ، متاح على الرابط التالى :
https://yemen-nic.info/contents/economic/ExtirnalTrad/studies/5.pdf.

18. المرجع السابق .

19. أحمد عبد العزيز وآخرون ، العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على الدول العربية ، مجلة الإدارة والاقتصاد (دمشق : مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 86 ، 2011) ص 61 .

20. محمد معتز عبد الكريم ، تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمى والمصرى ، متاح على الرابط التالى :

https://www.researchgate.net/publication/347514422_tathyr_jayht_kwrwna_ly_alaqtsad_alalmy_w_almsry.

21. حرب روسيا وأوكرانيا تلقى بظلالها.. اقتصاد العالم يدفع الثمن ، شبكة سكاى نيوز عربية ، متاح على الرابط التالى :

https://www.skynewsarabia.com/business/1507643.

٢٢. ستار جبار عــلاى، التجربة الهندية اكبــر ديمقراطية فى العالــم (القاهرة : العربى للنشر والتوزيــع، ٢٠١٧) ص ص ٩٥ – ٩٩.

٢٣. هــل يصبح الاقتصاد الهندي نمراً آســيوياً صاعداً؟،المركز المصري للفكر والدراســات الاســتراتيجية ،٣٠-١-٢٠٢٣،متــاح علي الرابط :

https://ecss.com.eg/٣٢٦١١

٢٤. -اقتصــاد الهند يفلــت من الأزمــات الاقتصادية العالمية، ســكاي نيوز، ١٩ ســبتمبر ٢٠٢٢،متاح علي الرابط :

https://www.skynewsarabia.com/business/١٥٥٦٢٨١

٢٥. المرجع السابق ، ص ١٣٧ .

٢٦. جوزيــف ناى، محمــد توفيق البحيرمى (مترجــم) ، القوه الناعمة، وســيلة النجاح فى السياســة الدوليــة، (الرياض : العبيكان للنــشر ، ٢٠١٢) ص٤١ .

٢٧. حاملــة طائرات جديدة.. الهند توســع قدراتها العســكرية، ســكاي نيوز ، 21 ســبتمبر ٢٠٢٢ ، متاح عــلي الرابط:

https://www.skynewsarabia.com/world/-١٥٥٢٠٣٣

٢٨. كريستيان بارينتى، سعد الدين غرفان (مترجم) ، الفوضى الجديدة تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف ، (الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠١٤) ، ص١٤٨.

٢٩. نوح فلدمان، هشام سمير(مترجم) ، الحرب الهادئة، مستقبل التنافس العالمي، (لندن : تكوين الدراسات والأبحاث، ٢٠١٦) ، ص ص١٥٥ – ١٥٦ .

٣٠. عبد القادر دندن، الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة فى العلاقات الدولية (عمان: مركز الكاتب الأكاديمى، ٢٠١٥)، ص٢٥.

٣١. محمد السيد سليم، هدى ميتكيس)محرر)، العلاقات الهندية الباكستانية، العلاقات الآسيوية – الآسيوية (القاهرة : جامعة القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٧) ص٣٩ .

٣٢. انظر :

Parth sarthi suhag, Indias membership in shanghai copertipn : an ppraisal,(New Delhi : institute for defence studies and analyces," IDSA",2017), P2 .

٣٣. انظر:

Ngangom Dhruba Tara, India's Shanghai cooperation Organization Membership: Looking Forward to Opportunities in the Caspian Region,(New Delhi : center for air power studies "cops" forum for national security studies , 2016) p 1 .

34. محمد فايز فرحات ، البريكس... نظام اقتصادى عالمى جديد، موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، متاح على الرابط التالى :

http://www.acpss.ahram.org.eg/news/ 16440aspx.

٣٥. محمود غراب ، الشراكة المصرية - الهندية.. مكاسب متبادلة ، جريدة الجمهورية (القاهرة : جريدة الجمهورية ، العدد ٣٤٧٩ ، ٢٦ يناير ٢٠٢٣) ص ٤ .

٣٦. خالد بشير ، العلاقات بين الهند وإيران وتحولاتها... تقارب أم مواجهة؟ ، متاح على الرابط التالى :

https://hafryat.com/ar/blog/ .

٣٧. لميس عزام، الهند و»إسرائيل».. تطور العلاقات والاستثمار الأمريكى لها ، متاح على الرابط التالى :

https://www.almayadeen.net/news/politics/1410550/ .